

سموّه دأب على دعم ورعاية المُنْتدى.. رئيس الوزراء:

الأجيال القادمة ستسجّل للأمير جهوده للنهوض بالأمة

المُنْتدى أصبح معلماً سنوياً متميّزاً للنشاط الفكري وتلاحق الآراء



الدوحة - قنا:  
٢٠ مايو ٢٠١٣م

ألقي معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية كلمة في بداية مُنْتدى الدوحة أكد فيها أن أمام المُنْتدى محاور مهمّة لها دلالاتها، إذا أخذ بعين الاعتبار ما يجري على الساحة العالميّة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وما ينجم عنها من تأثيرات كبيرة على العالم العربي وخاصة الدول التي شهدت الربيع العربي وأصبحت في مرحلة الإصلاح المؤسّساتي.

وأوضح معاليه أن محاور المُنْتدى لم تغفل تداعيات الاقتصاد العالمي على حقوق الإنسان والتحدّيات والفرص التي تقدّمها وسائل الإعلام الرقمية وهي مسائل معاصرة تتطلب النقاش وتبادل الأفكار لما ينفذ الجميع.

وأكد أن هذا المُنْتدى أصبح معلماً سنوياً متميّزاً من معالم النشاط الفكري وتلاحق الآراء في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة لأكثر من عقد من الزمن، وقد أثبت المُنْتدى جدواه، بعد أن بدأ بداية متواضعة وتوسّع موضوعه لغاية اليوم ليكون منبراً لمناقشة كل ما يتصل بالديمقراطيّة والتجارة الحرّة.

وأشار إلى أنه تمّ تنظيم مؤتمر قطر الأول حول الديمقراطية والتجارة الحرّة في شهر أبريل عام ٢٠٠١ باسم "المؤتمر القطري - الأمريكي حول الديمقراطية والتجارة الحرّة"، وتمّ التركيز فيه على مسائل جوهرية لها دورها الكبير في تفعيل العملية الديمقراطيّة مثل التجارة الحرّة والحقوق الاقتصاديّة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والعلاقة بين الأديان في ظلّ الاختلاف السياسي.

وأضاف معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أن المؤتمر الثاني انعقد خلال شهر مارس ٢٠٠٢، وقد تمّ التركيز في ذلك المؤتمر على هدف التمهيد لفتح الباب أمام حوار واسع وشامل وعميق ومسؤول بين الحضارات والأديان، وخاصة الحوار الإسلامي - المسيحي، والربط بين الاقتصاد الحرّ والمنتج وبين تعزيز المشاركة الشعبية، وحق الجميع شعوباً وأفراداً بالحصول على ما يفرضه احترام المبادئ الديمقراطيّة. وتمثلت إحدى النقاط الأساسيّة التي تمّ التأكيد عليها في ذلك المؤتمر في أهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها عضواً فاعلاً وأساسياً في مسار التنمية.

ولفت إلى أنه وفي عام ٢٠٠٣، انعقد المؤتمر الثالث، الذي شهدت مناقشاته تركيزاً على التداخل بين قضيتي الديمقراطية والتجارة الحرة، وتوسيع نطاق النقاشات الخاصة بالديمقراطية لتشمل مسائل الدين والحوار بين الأديان ودور وسائل الإعلام والقضايا التربوية، ودور وحقوق المرأة، مع التركيز بشكل خاص على ما يترتب على هذا كله بالنسبة لمنطقتنا العربية. كما كان البعد الاقتصادي للتجارة الحرة والأسواق المفتوحة موجوداً بقوة في مناقشات المؤتمر لا سيما من زاوية دور الحكومات في العملية الاقتصادية في ظلّ العولمة.

وأوضح معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أنه وفي المؤتمر الرابع كان هناك عدّة محاور أساسية تصبّ كلها في إطار العمل من أجل تعميق المشاركات الشعبية في العالم العربي الإسلامي، مع التأكيد على بحث أهمية سياسات الطاقة واقتصاد السوق والتجارة الحرة في تعميق المسار الديمقراطي، بما في ذلك آليات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي والدور الذي يلعبه العالم الخارجي وخاصة الدور الأوروبي في تعزيز هذا الانتقال ودفعه إلى الأمام، وحظيت كذلك مسألة العلاقة بين الثقافة والتنمية أيضاً باهتمام خاص هذه السنة.. وفي المؤتمر الخامس نوقشت عدّة مواضيع تتصل أساساً بمبادرة الشرق الأوسط الكبير ودور المجتمع المدني في خلق مناخ مناسب فضلاً عن دور المرأة.

وقال معاليه إنه جرى التركيز في المؤتمر السادس على مفهوم حقوق الإنسان في ظلّ التحوّلات العالمية والخطوات المطلوبة لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود في العالم العربي والدور المهم للشباب ومنظمات مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية.. مؤكداً أن المؤتمر السابع كان نقلة نوعيّة من خلال تركيزه على طرح تصوّرات عربيّة للإصلاح السياسي والتعبير الديمقراطي بدلاً من المبادرات الخارجية.. فيما بحثت في المؤتمر الثامن جملة من القضايا والمحاور التي غطت مواضيع تتصل بالسياسة والتنمية والأمن والتجارة الحرة والإعلام والثقافة والتعليم والتكنولوجيات الحديثة والعولمة وعلاقة هذه المسائل ودورها في إحداث النمو الاقتصادي والتحوّل الديمقراطي.

وأضاف معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن البحث تركّز خلال المؤتمر التاسع على تقاسم النفوذ العالمي وإعادة تشكيل التعاون الدولي وموقع القطب العربي في عالم متعدد الأقطاب والإعلام العابر للقارات وتداييات الأزمة الاقتصادية على التمتع بحقوق الإنسان والحوكمة العالمية، كما تمّ بحث المشروع التنموي العالمي والاستثمار ما بعد الأزمة المالية والهوية الوطنية والهجرة والعقيدة والتعليم والبحث العلمي والاستقرار والأمن الدولي والإنساني والقيود والتحديات في الإعلام وتعزيز الانتقال الديمقراطي خلال المؤتمر العاشر، فيما تناول النقاش المشهد السياسي العالمي والتحوّلات في الشرق الأوسط خلال المؤتمر الحادي عشر والمشهد السياسي والاقتصادي الدولي والتنمية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط خلال المؤتمر الثاني عشر.

وبيّن معاليه أن ما ذكره من مواضيع مناقشات المنتدى عبر السنين تمثل المحاور الرئيسيّة، ويتفرّع عنها العديد من المحاور الفرعية التي نوقشت ما لا يسع المجال لذكرها تفصيلاً.. وقال "إننا انطلقنا في هذا المنتدى منذ بداياته على خلفية القناعة الأكيدة بأن المبادرة الفردية والحريّة المسؤولة والعدالة الاجتماعية تمثل منطلقات لتحقيق التطوّر المنشود والمشاركة في حركة العالم الذي نعيش فيه والمساهمة في جعله أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً".

وأضاف معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أنه من تلك البداية المتواضعة، وصلنا إلى مرحلة الفهم الأعمق والأوسع لما هو مطلوب منا جميعاً. وكما درجنا في الماضي، يحدوني الأمل العميق بأن المنتدى سيواصل مناقشاته على قواعد الموضوعية والشفافية لكي نتّمكن قدر الإمكان من تشخيص المعوقات وتحديد أساليب المعالجة، وبهذا تكون مسيرتنا وطيدة الخطى لصالح خير المجتمع.

وأكد معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في ختام كلمته يقينه بأن الاجيال القادمة في عالمنا العربي والإنسانية جمعاء ستسجل لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى ما قام به في خدمة البلاد والعباد من أجل النهوض بالوطن والأمة إلى أرفع وأسمى المقامات.

وقال معاليه إن هذا المنتدى ماكان له أن يصل إلى ما وصل إليه لولا جهود سمو الأمير المفدى ..مُشيراً إلى أن سموه قد دأب طيلة عمر المنتدى على دعمه ورعايته ومتابعته ويعود لسموه الفضل في نجاحه.

حضر الافتتاح سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية وعدد من أصحاب السعادة الشيوخ والوزراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى الدولة وضيوف البلاد.